العربي ركي/ الصفحات: من 301 إلى: 310
الملتقى الدولي: التعدد المصطلحي في اللسانيات ومشكلات الترجمة-مخبر-اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات-جامعة الأغواط-2023/12/16م

أسبابُ تعدُّد المصطلح النحوي عند سيبويه - دراسة تحليلية لنماذج منها -

The reasons for the multiplicity of grammatical terms according to Sibawayh - an analytical study of examples of them -

د . العربي ركي
جامعة يحي فارس -المدية (الجزائر)
د . رضا رافع
جامعة امحمد بوقرة -بومرداس (الجزائر)
rekki2012@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2023/11/16 تاريخ القبول:2023/12/04 تاريخ النشر: 2023/12/20

الملخص :

إن فهم أي علم من العلوم رهين فهم مصطلحاته بعد أن تضبط ضبطا دقيقا يحقق له بناء أسسه التي سيقام عليها، ولما كانت مسألة المصطلح بهذه الأهمية فإن مما لا شك فيه أن علماؤنا القدامى كانوا على دراية تامة بهذه المسألة، فسيبويه و هو أول من ألف في النحو كان ينصب الأبواب ويتخير لها عناوين تنير للقارئ جوانب مما سيقبل عليه، فالعناوين المبوبة في الكتاب تعد مصطلحات وضعت لباب من أبواب النحو... وقد عمد سيبويه إلى وضع مصطلحات كثيرة متباينة، و إلى جانب ذلك كان يعدد التسمية للمصطلح الواحد.

و قد وسمنا هذه الورقة البحثية بـ: أسبابُ تعدُّد المصطلح النحوي عند سيبويه - دراسة تحليلية لنماذج منها -، وينطلق البحث من إشكالية تنظر في أسباب هذا التعدد، أ هو ظاهرة تخدم العربية أم لا؟ و هل نظام اللغة يفرض هذا التعدد ويسمح به أم لا؟ و سنحاول في هذا أن نسلط الضوء على بعض المصطلحات - في كتاب سيبويه – التي تعددت، باحثين عن أسباب التعدد المصطلحي رغم ثبات المفهوم من خلال ما يبينه أو من خلال الأمثلة التي يستشهد بها .

الكلمات المفتاحية:قانون اللغة، للمصطلح الواحد، تعدد المصطلحي، أبواب النحو، العناوين المبوبة.

Abstract :

Understanding any science depends on understanding its terminology after it has been precisely controlled to build its foundations on which it will be built. Since the issue of terminology is of such importance, there is no doubt that our ancient scholars were fully aware of this issue. Sibawayh was the first to write about grammar. He used to set up the chapters and choose titles for them that would enlighten the reader to aspects of what he was about to encounter. The classified titles in the book were terms used for a section of grammar... Sibawayh deliberately put in many different terms, and in addition to that, he used to enumerate the nomenclature for a single term.

We have tagged this research paper with: Reasons for the multiplicity of grammatical terms according to Sibawayh - an analytical study of examples of them. The research starts from a problem that examines the reasons for this multiplicity. Is it a phenomenon that serves Arabic or not? Does the language system impose and allow this pluralism or not? In this, we will try to shed light on some of the terms - in Sibawayh's book - that are numerous, searching for the reasons for the multiplicity of terminology despite the stability of the concept through what he explains or through the examples he cites.

Keywords: Language law, for one term, multiple terms, grammar sections, classified titles.

تمهيد:

يعد النحو العربي علما من العلوم اللغوية العربية التي حظيت باهتمام العلماء والدارسين قديما وحديثا تأصيلا و تفريعا وتنظيرا وتطبيقا، فهو جوهر اللغة وخاصيتها التي تميزها وتحفظ وجودها، فهو شريان حياتها، فاستمرارها من استمراره، وكأي علم من العلوم التي تنشأ فهي تنشأ على مجموعة من المبادئ التي تحدد لها الأطر العامة، وقد نظم هذه المبادئ أحد الناظمين في الأبيات التالية[1]:

إن مبـــــادئ كـــــل فـــــن عشـــــرة الحـــــد والموضـــــوع ثـــــم الثمـــــرة
وفضـــــــله ونســـــــبة والواضـــــــع والاســـــم الاســـــتمداد حكـــــم الشـــــارع
مســـــائل والـــــبعض بـــــالبعض اكتفـــــى ومـــــن درى الجميـــــع نـــــال الشـــــرفا

ولا يتصور علم من العلوم نشأ على غير هذه المبادئ– قد لا تجتمع كلها في آن واحد، ولكن حضور أغلبها هو الغالب -، كما أنه لا يتصور قيام علم وهو يفتقر إلى المصطلحات التي ترسم حدوده الكبرى والصغرى، وتعالج مسائله و قضاياه، وتفرع فروعه، فحاجة العلم للمصطلحات كحاجة البيت إلى القواعد التي يقوم عليها.

اختلف الباحثون في تعدد المصطلحات في العلم الواحد، فمنهم من يراها ظاهرة غريبة تزرع الفرقة بين أهل الصناعة و الفن يجب الوقوف لها بالمرصاد للحد من انتشارها، وحمل أهل ذلك العلم على الأخذ بمصطلح واحد والتبرء من باقي المصطلحات، لأنها تؤدي إلى توسيع دائرة الخلاف، وتحيي العصبية النائمة في النفوس، ويذهب فريق آخر إلى أنها ظاهرة صحية، لما لها من فوائد: فهي تنمي اللغة من حيث المفردات، وتوسع على المخاطب في الاستعمال، و تفتح أمامه طرائق التعبير و تقرب له ما بعد عن الأفهام، بشرط أن يحصل الاتفاق فيما بين العلماء على المفهوم باعتباره الأساس المعتبر في كل علم من العلوم، فإذا ما وقع الإجماع على هذا فلا ضير أن يتعدد المصطلح شرط أن يكون اللفظ معبرا عن المفهوم ودافعا لأي لبس قد يتلبس مع غيره.

وقد تدعو الحاجة إلى تعدد المصطلح، فتتفاوت شهرة المصطلح بين أقرانه وأترابه، فيترك الأمر للباحثين من أهل الذوق الفني، فيتخيرون ما ينفع من تلك المصطلحات وما يليق وفق ما تقتضيه الصناعة العلمية المصطلحية، فالمصطلح إذا تلقفته الألسن ورضيت به الأنفس واستحسنت أمره الأذواق ذاع صيته بين أهل الصناعة و الاختصاص وغيرهم ... فالاستعمال هو الذي يرفع للمصطلح ذكره في الآخرين، فمناط الشهرة على الاستعمال.

وسنحاول في هذه المقالة تسليط عجلة البحث على جملة من المصطلحات النحوية التي وضعها سيبويه وسماها بأسماء مختلفة رغم أن مفهومها واحد، و دلالاتها بينة واضحة، باحثين عن أصولها اللغوية و مقارنتها بعضها ببعض للوقوف على دلالاتها بعدا و قربا ثم الترجيح بينها.

تقدم البصرة في وضع النحو:

نشأ النحو العربي نشأة بصرية عربية خالصة العروبة، لا تشوبها أي شائبة تجعلها مدينة لغيرها، ولقد دأب علماء البصرة من الرعيل الأول على وضع أسس هذا العلم، فتخيروا له المصطلحات التي يبنى عليها وراعوا في ذلك البيئة التي احتضنت هذا العلم، ونظروا في أصولها وجرثومتها، فأقاموا له حدودا مكانية وزمانية وتجشموا عناء البحث عن الشواهد التي يبنون عليها هذا الصرح العلمي، فتخيروها اختيار من جوانب شتى – النسبة، المعنى، الرواية، الضبط ... -، فكان ما قام به سيبويه في الكتاب اللبنة الأولى التي وضعت الحدود العامة للنحو العربي على مستويات عدة إن على مستوى المصطلحات أو على مستوى التراكيب أو على مستوى البنية الصرفية، وكل من جاء بعد سيبويه من علماء البصرة ونحاتها إلا وقد تمثل رؤية سيبويه للنحو، ففي مستوى المصطلحات نجد أن المدرسة البصرية نفسها قد وضعت للباب الواحد عدة مصطلحات، ومما لا شك فيه أن وضع المصطلح له قواعده وضوابطه التي تقوم عليه، وتحرسه وليس وضع المصطلح قائما على خبط عشواء، وإنما هو علم تمثله رؤية تنبع من دراية لطبيعة العلم المراد اتخاذ لبنات له تكون هي الأساس الذي تفهم به قضاياه وأبوابه المختلفة، فسيبويه حين ألف الكتاب كان متمثلا لأبواب النحو و قضاياه، ومن ثم وضع المصطلحات النحوية وفق هذا التمثل الذهني- الذي يدل على دراية تامة و لا أدل على ذلك من معالجة بعض الأبواب في أبواب أخرى لعلاقة ما تربطهما - الذي يربط ذلك التمثل وتلك الرؤية للأبواب وبين المصطلحات النحوية التي سيضعها وهي بدورها – أي المصطلحات النحوية- تمثل المفاتيح التي تختزل تلك القضايا المتشعبة في صورة بسيطة يشترط فيها الدلالة على تلك الأبواب والمسائل بصورة تفتح الأبواب عليها وتعطينا تصورا عاما لها، فسيبويه حين تحدث عن باب حركات الإعراب وضع مصطلحا سماه مجاري أواخر الكَلِم، وهو مصطلح دقيق كونه قصد ما يعتري اللفظ في آخره من علامات البناء والإعراب، أمّا جاء بعده فوضعوا له مصطلحا آخر علامات الإعراب والبناء، ووضع مصطلح الزوائد الأربعة التي تدخل على الفعل الماضي لتحوله إلى الفعل المضارع ثم سميت فيما بعد حروف المضارعة المجموعة في قولنا (أنيت –أتين– نأيت - نأتي).

إن هذا التعدد في الاصطلاح لم يكن بقصد التعدد الذي تشتم منه رائحة الحشو و حب إثبات القدرة على ابتكار المصطلحات، وإنما كان بقصد التيسير والضبط الدقيق للمصطلحات التي لها أصولها اللغوية المقربة للمفهوم الجارية على اللسان بسلاسة، وإذا تأملنا مصطلحين اثنين وجدناهما من حيث المفهوم أمرا واحدا، فلك الخيرة في استعمال أحدهما على حسب ما يقتضيه المقام و السياق، فما دام أن المفهوم واحد فلا ضير أن يتعدد المصطلح أو الدال ويتوسع في ذلك توسعا لا بأس به بما يخدم هذا العلم و يقربه أهل العربية و متعلميها، ولا يدخل أهله في صراع يجر إلى التعصب واعتداد كل فريق بحججه وأدلته ورمي الخصم و يبيتون ما لا يرضى من القول.

أسباب تعدد المصطلح عند سيبويه :

إن البحث عن الأسباب التي أدت إلى تعدد المصطلح في إطار المدرسة الواحدة أو عند عَلَمٍ من أعلام مدرسة ما يحتم علينا إجراء تمحيص للكتب النحوية التي ألفت في المراحل الأولى التي كان النحو فيها يُنَشَّأُ في الحلية، و هو بعيد عن الخصام، ويتعهد بالرعاية التامة، و هو أمر لا يسعه هذا المقام و الأمر قد يطول، وعلى هذا فإن إلقاء نظرة

عجلى على مصطلحات سيبويه في الكتاب تكون نافذة لفتح هذا الباب، وهي تعد المصدر الأول لكل المصطلحات التي جاءت بعده، فسيبويه حين وضع تلك المصطلحات التأسيسية للنحو العربي حتما أنه كان يدرك حدودها التي تعد مدخلا لأبواب النحو، وكانت بعض مصطلحات العلوم الأخرى قد ذاع صيتها بين أهل العلم و طلبته، مثل مصطلحات الفقه وأصوله، والتفسير والعقيدة وغيرها من العلوم الدينية والدنيوية، ومن أدلة فهمه لها أنه أجاد التمثيل والاستشهاد لها بشواهد وأمثلة من أهم خصائصها سهولتها في التناول والدقة في التعبير عما يريده سيبويه منها، ومرحلة سيبويه وإن كانت الأولى إلا أنها مرحلة النشأة والتأسيس وهي مرحلة ضبط فيها سيبويه بعض المصطلحات ضبطا دقيقا إلى حد ما، وقد اتَّسمت مصطلحات سيبويه بالطول فجل مصطلحاته أدرجها ضمن أبواب الكتاب مثل قوله في الباب الأول يقول: (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، فطبيعة تلك المرحلة وما يحيط بها من الظروف المختلفة– اجتماعية وسياسية وثقافية وعلمية ودينية فرضت هذا النوع من الطول، ولكنه طول مستحسن لأن فيه من القيود ما ينبئ عن معانٍ أخرى لا تحصى إلا بتلك القيود لذلك وقف شراح الكتاب على تلك الأبواب، و أطالوا فيها النظر و التدبر، واستخرجوا منها معاني شتى، فكانت المصطلحات التي وضعها من جاء بعده من النحاة لم تخرج عن تلك الضوابط التي وضعها سيبويه، فهذا السيرافي حين فتح الباب الأول من الكتاب أطال فيه الحديث وفصل فيه ذلك العنوان تفصيلا وقف فيه عند كل لفظة وتناول كل كلمة فيه على حدة[2]، وحمَّلَها من الأوجه ما لم يسبقه إلى ذلك أحد، فبان من ذلك بعد نظره و حسن تدبره و توسعه في فهم مقاصد سيبويه احتمالا أو تصريحا، ولولا ذلك الطول لما كان أن تتوارد عليه تلك المعاني، لأن في تكثير المباني تربية للمعاني، مع أن سيبويه قد وضع بعض المصطلحات القصيرة في بعض الأبواب التي لا تحتمل طولا، و لذلك أسباب داعية إلى ذلك، ولعل ذلك يرجع إلى أمرين اثنين:

-الأمر الأول: طبيعة الباب قد تفرض طولا أو قصرا على حسب حضور المصطلح و عدمه في ذهن سيبويه.

-والأمر الثاني: انعدام حضور المصطلح في حينه إذ الاهتمام منصب حول ضوابط الباب وفروعه ومن أدلة ذلك أن سيبويه كان كثيرا ما يعود إلى باب من الأبواب في باب آخر ليستكمل النقص الذي تركه في باب من الأبواب لسبب من الأسباب، فمن المصطلحات القصيرة نذكر: الفاعل والمسند والمسند إليه، ومن جهة أخرى فإن الطبيعة التعليمية كان لها أكبر الأثر في هذا الطول لتلك المصطلحات، أو لعله تأثر بشيوخ الحديث والفقه الذين كانوا يعقدون الأبواب في كتبهم على ذلك المنوال بغية الإيضاح وكان ضبطه هذا يقوم على :

01-فهم المدلول وحسن التعبير عنه وحسن التمثيل له بأمثلة من جيد كلام العرب.

02-وضع بعض المصطلحات التي لم تثبت على تلك الصيغة وتغيرت إلى غيرها ولذلك أسباب.

03-اهتمامه بالشرح والتعليل ووصف الظواهر وتصويرها وتقليب الأمور ليتسنى له استخلاص ما يريد وحتى لا يلتبس الأمر على القارئ والمتعلم.

وسنقوم بدراسة بعض المصطلحات التي تعددت أسماؤها واتحدت مفاهيمها، مبينين من خلال التأمل والتحليل والشرح الأسباب التي أدت إلى هذا التعدد، وهل هذا التعدد يعد عيبا في الأبحاث العلمية، وإلى أي حد يسمح بتعدد المصطلحات وهل يمكن وضع ضوابط لهذا التعدد، وسنقتصر على المصطلحات التالية:

01-مصطلح أحداث الأسماء و المصدر:

لنأخذ على سبيل المثال مصطلح أحداث الأسماء، ويعني به فيما سمي بعد ذلك- في الكتاب- بالمصادر جمع مصدر، وسيبويه هو الذي أطلق هذين الاسمين، فالمصدر عند المحدثين هو: (الاسم الموضوع بأصالة الدال على المعنى الصادر من المحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه)[3]، فهذا التعريف لو قارناه بما قاله سيبويه في تعريف المصدر لوجدنا الدقة التي وضع بها سيبويه تعريفه للمصدر حين تحدث عن الفعل وأقسامه ضاربا لذلك الأمثلة ثم بين طبيعة هذه الأفعال ومن أين أخذت، فقال: (فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل) [4]، إنَّ المقارنة بين مصطلح الأحداث ومصطلح المصادر، رغم أنه ذكر المصدر مفردا اثنين وخمسين (52) مرة، وذكر لفظ المصادر جمعا خمسة وثلاثين (35) مرة– تفضي إلى أنهما بمعنى واحد، وسيبويه كان يدرك ذلك حتما، فلم عدد مصطلح هذا المفهوم ولم يستقر هذا المفهوم على مصطلح واحد؟ إنّ سيبويه حين أطلق مصطلح الأحداث التي عنى بها المصادر؛ إنّما أراد في بادئ الأمر أن يبين العلاقة القائمة بين الأفعال –الماضي، الأمر، المضارع- و المصدر أنها قائمة على الاشتقاق، فالأفعال مشتقة من المصادر كما هو في النص السابق من الكتاب، فكان أن عمد إلى هذا المصطلح ليبين أن الحدث وهو الفعل متضمن في الفعل و المصدر، فأحدهما مشتق من الآخر ولكنهما يختلفان في تضمنهما معنى الزّمن، فالأفعال متضمنة للزمن حتما و لزاما، فهو الذي يفرق بينها من جهة المعنى، أمَّا المصادر فلا تدل إلا على الحدث، أي الفعل لذلك مال سيبويه إلى هذا المصطلح لتلك المزية، وسيبويه لم يذكر لفظ (الأحداث) إلا مرة واحدة (01) أمَّا ذكره لفظة (أحداث الأسماء) فمرتين (02) فقط، وهو يقصد بها المصدر وأحيانا كان يقصد بالمصدر المفعول المطلق رغم أنه لم يصرح بمصطلح المفعول المطلق، ولكن التمثيل له يوحي بأنه يريده تلويحا، فلفظة المصدر أدق في الدلالة على علاقة الاشتقاق القائمة بين الأفعال والمصادر، ولفظة المفعول المطلق أبين في التفرقة بين المفعولات المقيدة – المفعول به، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه – فسمي مفعولا مطلقا بالنظر إلى هذه ليحصل التمييز، فإذا ذكر لفظة الأحداث أردفها مباشرة بكلمة الأسماء ليميزها عن الأفعال، وليبين أنها أسماء، وثمَّة أمر آخر وهو أننا في المصدر أو المصادر ينبغي التمييز بين ما هو نحوي وبين ما هو صرفي، ففي الصرف يعبر عن قضاياه بمصطلح المصدر لا بمصطلح الحدث أو أحداث الأسماء، أمَّا في النحو فلا يعبر عن المصادر بأحداث الأسماء إلا عند بيان العلاقة بين الفعل والمصدر، و هذا تمييز حسن فيجعل لكل علم مصطلحاته الخاصة به خشية أن يضل القارئ أو المتعلم، وهذه العلاقة ليست منبثقة أو متأتية من جهة اللغة كما هو الحال في مصطلح المصدر، فيقول في موضع من مواضع الكتاب هذا باب الفاعل الذي لم يتعداه إلى مفعول آخر: (و ليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء)[5]، فهو يصطلح على تسمية الأفعال التي أخذت من الأحداث بالأمثال؛ لأنه يمثل بها ويربطها

بالأحداث التي هي أسماء، لأن بين الأمثلة والأحداث علاقة اشتقاق، فالزمن الماضي أو المضارع أو الحاضر غير ظاهر في المصدر أو الحدث، فالحدث أعم كون دلالته مطلقة غير مقيدة في حين أنَّ الأفعال أو الأمثلة وإن كانت مشتقة من الأحداث إلا أنها مقيدة بالزمن، وهي بذلك تفترق فيما بينها بالزمن لكنها في الحدث تتفق، كما تتفق مع الأحداث التي هي أسماء في الحدث.

02-مصطلحا النعت والصفة:

ذكر سيبويه في الكتاب مصطلح النعت سبع (07) مرات، في حين ذكر مصطلح الصفة بصيغة الإفراد أربعا وسبعين (74) مرة، وذكرها بلفظ الجمع ستا وعشرين (26) مرة، ومِمَّا تنبغي الإشارة إليه أن مصطلح الصفة أشار به أحيانا إلى الصفة المعنوية لا الصفة النحوية، لكن الغالب مما أشار إليه هو الصفة النحوية.

إنّ المقارنة بين مصطلحي النعت والصفة مصطلحات من وضع سيبويه، أمَّا ما هو متداول بين الباحثين والمشتغلين بعلوم العربية من أن النعت مصطلح كوفي بحت– الكوفيون يميلون إلى استخدام مصطلح النعت بدل الصفة و قلما يستعملون مصطلح الصفة - فإننا نقول: إنه مصطلح بصري سيبويهي، فسيبويه وضعه، ولكنه لم يجره على لسانه كثيرا، ولعلَّ سيبويه وجد في استعمال الصفة بصيغتي الإفراد والجمع مندوحة عن استعمال مصطلح النعت، فكثرة استعمال مصطلح الصفة قد يعود إلى ميل سيبويه إلى هذه اللفظة لما تحمله من معان يقول ابن منظور: (وصَفَ الشيءَ له وعليه وصْفاً وصِفةً: حَلاَّه، والهاء عوض من الواو، وقيل: الوصْف المصدر والصِّفةُ الحِلْية، الليث: الوصف وصفك الشيء بحِلْيته ونَعْته. وتواصَفُوا الشيءَ من الوصف، وقوله عز وجل: وربُّنا الرحمن المُستعان على ما تصفون؛ أَراد ما تصفونه من الكذب. واستوْصَفَه الشيءَ:سأَله أَن يَصفه له. واتَّصَف الشيءُ: أَمكن وصْفُه)[6]، ولعل شيوع هذه اللفظة على الألسنة جعلها وهي مصطلح بنفس المنزلة فحظيت بتلك المزية، ومن جهة أخرى فإنّ البصريين والكوفيين حين يتحدثون عن المشتقات العاملة خاصة اسم الفاعل واسم المفعول في باب المبتدأ و الخبر إذا اعتمد أحد المشتقات على استفهام أو نفي أو ما جرى مجراهما يستخدمون مصطلح الوصف، وبين الصفة والوصف ما ذكره ابن منظور آنفا.

فالصفة والنعت واحد لا فرق بينهما، لكن الاستعمال هو الذي يجعل مصطلحًا يقوى على آخر مساو له في المعنى ومختلف عنه في اللفظ من جهة الحروف وأصواتها وحركاتها وهيئاتها، وهذا التفاضل تفرضه أحيانا طبيعة اللفظة وتركيب حروفها وأصواتها واشتقاقاتها، وهذا أمر يتضح في كلمة وصف أو صفة فالاشتقاق منها أفضل و أسهل و أيسر على اللسان من كلمة نعت.

03- مصطلحا الظرف و المفعول فيه.

ذكر سيبويه الظرف مفردا خمسة عشر (15) مرة، وذكره جمعا اثنى عشر (12) مرة، و ذكر المفعول فيه مرتين اثنتين (02)، وما كان قصده بالمفعول فيه الظرف بنوعيه بل كان قصده المفعول به، وبالنظر إلى المعنى اللغوي للمصطلحين يتبين أن مصطلح الظرف الذي هو الوعاء الذي تظرف فيه الأشياء والأحداث ثم استعمل مجازا لمكان

وقوع الفعل وزمنه، والزمان والمكان بالنسبة للأفعال متلازمان لا ينفكان عن الفعل أيا كان وكذلك الأمر بالنسبة للأشياء فهي لا تقوم إلا بهما معا، وعلى هذا فإن سيبويه أكد ذلك حين قال: (وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض)[7]، وقال أيضا في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت (وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها)[8]، إن هذا الإدراك من سيبويه للمعاني اللغوية لهذه المصطلحات هو الذي جعله يستعملهما معًا تناوبا، وعادة يميل إلى أحدهما وهو مصطلح الظروف أو الظرف، أو لأن هذا المصطلح هو الأصل بالاعتبار اللغوي الذي أشرنا إليه سابقا.

أمَّا المصطلح الثاني: فهو المفعول فيه و هو ليس بالدقة التي عليها مصطلح الظرف سواء من حيث المعنى اللغوي أو من حيث هو مركب، فالمركب قد يعبر عن المعنى أفضل من المفرد لما فيه من زيادة المباني التي تربي المعاني، ولكنْ إذا دل المفرد على المعنى دلالة مانعة جامعة فلا سبيل إلى الجنوح إلى المركب للحصول على تلك الدلالة أو المفهوم، وهذا مطلوب في الصناعة المصطلحية، فكلما كان المصطلح مختصرَ البنيةِ قليل الألفاظ كان أولى بالاستعمال من غيره من المركبات.

04-حروف الجر و حروف اَلإضافة: مصطلح حروف الجر مصطلح بصري ذكره سيبويه في الكتاب سبع مرات (07)، مرتين في بابين من أبواب الكتاب هما:

01-هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر[9]، و قصده من ذلك عدم إضمار كاف التشبيه وحتى ومذ، حينما تقع أحرف جر.

02- بابٌ إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء[10]، وذكر الباقي أثناء تناوله بعض الأبواب بالشرح والتفسير.

أمّا مصطلح حروف الإضافة فهو مصطلح بصري ذكره سيبويه مرتين(02)، فمرة جعله بابا من أبواب الكتاب (باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها) أي: في القسم حين تدخل الباء والواو والتاء (وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك: والله لأفعلن: وبالله لأفعلن، وتالله لأكيدنَّ أصنامكم، وقال الخليل: إنّما تجيء بهذه الحروف، لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به، كما تضيف مررت به بالباء ، إلا أن الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب، والحلف توكيد، وقد تقول: تالله وفيها تعجب)[11]، وأكثر المصطلحين استعمالا ودورانا في المؤلفات النحوية هو مصطلح حروف الجر، والكوفيون يسمونها حروف الخفض، وفي المرة الثانية ذكره في باب الاستثناء.[12] .

وسميت حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى معاني الأسماء وتربط بينهما، ولم يبين سيبويه سبب تسميتها بحروف الجر، ولكن عند المقارنة بين المصطلحين من حيث المفهوم والعمل نجد أنهما متطابقين تمام التطابق، فمفهوم الإضافة مفهوم منظور إليه باعتبار الربط والإلحاق- الأفعال بالأسماء - لا باعتبار العمل - الجر-، ومن جهة أخرى فإن الإضافة مبنية على اعتبار تقدير حرف الجر، ومن نظر إلى مصطلح حروف الجر فإنه يعتبر فيه اعتباران

اعتبار العمل وهو الجر واعتبار الربط أي: جر معنى الفعل إلى معنى الاسم وهو نفس الوظيفة التي يؤديها مصطلح حروف الإضافة، ولعل هذا ما جعل سيبويه يتبناهما، ويستخدمهما معا بنفس المفهوم والمعنى .

05-مصطلح اسم الآلة:

لم يذكر سيبويه هذا المصطلح بهذا الاسم ولكنه جعل له بابا سماه بـ: باب ما عالجت به، ومن ينظر الأمثلة التي أثبتها سيبويه يدرك تمام الإدراك أنه يقصد اسم الآلة، يقول سيبويه عن اسم الآلة: (أمَّا المقص فالذي يقص به. والمقص: المكان والمصدر، وكل شيءٌ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: محلبٌ ومنجلٌ، ومكسحةٌ، ومسلة، والمصفى، والمخرز، والمخيط)[13]، فسيبويه هنا أشار بالمثال الذي بدأ به كلام اسم الآلة التي يتم به القص و سماه المقص على وزن المفعل، وفرق بين اسم المكان والمصدر أي المصدر الميمي واسم الآلة، وميز بين تلك الصيغ بالوزن فاسم الآلة يكون مكسور الأول – حرف الميم – ولم يطل سيبويه الحديث عن اسم الآلة، وما يهمنا مما قاله سيبويه التعريف الذي وضعه لهذا الباب الصرفي حيث يقول: (وكل شيءٌ يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن)[14]، وهذا التعريف الذي وضعه سيبويه وإن كان طويلا بعض الشيء إلا أنه أدق في التعبير عن المراد من مصطلح اسم الآلة، فقد يفهم من اسم الآلة المسمى، أما ما وضعه سيبويه ففيه دلالة قاطعة على الآلة التي يتم بها الفعل لذلك سماه (كل شيء يعاله به)[15] أي يعالج به الفعل، فالحد الموضوع لهذا الباب بتلك الدقة العالية، وذلك الانطباق التام بين عنوان الباب والتعريف الذي وضع له يجعل العبقرية السيبويهية بارزة لا غبار عليها، فلا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، ولا سبيل لغمط جهد سيبويه أو الانتقاص من شأن ما وضعه طال أم قصر، ولله در الشاعر القائل:

كضرائر الحسْناء قُلن لوجهها كـذباً وزوراً إنه لدميم

فلما جاء النحاة من بعده لم يخرجوا عما وضعه سيبويه فحاموا في نفس المجال الذي وضعه سيبويه، فكان ما وضعوه أقل دقة مما وضعه سيبويه، فسيبويه رسم لهم المجال العام الذي فيه يسبحون، أما بخصوص الأوزان التي ذكرها سيبويه (مفعل و مفعال) ، فذكر الأول تمثيلا و ذكر الثاني تصريحا.

بعد هذه التأملات العجلى في هذه المصطلحات التي اخترناها من كتاب سيبويه تبين لنا أن التعدد المصطلحي قد يتبناه المؤلف الواحد وليس من الضرورة أن ينشأ من التدافع الحاصل بين البشر، والصراع القائم بين المفكرين على اختلاف شيعهم و نحلهم، بل إنه أحيانا تتطلبه القريحة العلمية التي دائما تسعى إلى الابتكار والبحث عما يقرب الأفكار ويبسط المفاهيم.

خاتمة:

بعد هذه الفسحة البحثية في كتاب سيبويه، و بعد هذا التأمل في بعض مصطلحات النحو عند سيبويه خلص البحث إلى ما يلي:

إن سيبويه حين كان يضبط مسائل الكتاب وقضاياه كان مدركا تمام الإدراك مفاهيم تلك المصطلحات وحدودها ولا أدلَّ على ذلك من حسن توصيفه لها وشرحه وتعليله لكثير من الأمور التي يريد إثباتها وضبطها، فأغلب إن لم نقل كلها العلوم حين تنشأ تكون مصطلحاتها تصورات قائمة في عقولها .

قد لا يسعف المؤلف وضع مصطلحات دقيقة تبدو لنا أنها غير واضحة أو غير دقيقة رغم وضوحها للمؤلف، ولعل السبب في ذلك هو أننا نسقط فهمنا وتصورنا لتلك المصطلحات في إطار عصرنا وثقافتنا على تصور المؤلف لها، وهذا أمر لا ينبغي الاعتماد عليه كثيرا لأنَّ عصر المؤلف كانت تحيط به مجموعة من الظروف هيأت لنشوء تلك المصطلحات على تلك الصورة.

إن المصطلحات التي أطلقها سيبويه على تلك الأبواب النحوية وإن كانت تتميز بالطول أحيانا إلا أنها أحاطت بالمفهوم المراد من المصطلح، ولو بشكل نسبي، وما بقي من ذلك ألقي على عاتق الأمثلة والشواهد والمشروحة.

إن تعدد المصطلح للمفهوم الواحد ينبغي أن تحكمه ضوابطُ صارمة ودقيقة، ولا ضير أن يتعدد المصطلح وفق تلك الضوابط، فذلك اتساع في الاستعمال، ومظهر من مظاهر تطور اللغة، فكم من شيء واحد تعطى له عدة أسماء وأوصاف منها ما يقترب منه، ومنها ما يبتعد عنه قليلا، كما هو الحال في الأسد والسيف ....

مصادرو مراجع:

01- الرائقي حمد بن محمد، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي،الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1418.
02- سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
03- السيرافي الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
04- محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.

هوامش البحث

1)- الرائقي حمد بن محمد، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي،الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1418، ص169.
2)-السيرافي الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ص9.
3)- محمد نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص123.
4)- سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1، ص12.
5)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.
6)-ابن منظور حمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2018، ج9، ص365.
7)- سيبويه ، الكتاب، ج1، ص 400.

8)- نفسه، ج1، ص 403.

9)- نفسه، ج2، ص 383.

10)- نفسه، ج3، ص79.

11)- نفسه، ج3، ص497.

12)- نفسه، ج3، ص309.

13)- نفسه،ج4، 94.

14)- نفسه،ج4، 94.

15)- نفسه،ج4، 94.